

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

حماية التجارة وتأمين الملاحة في المتوسط

U.S. Diplomatic Interests in the Regency of Tunis during the Second Half of the 19th Century: Protecting Commerce and Securing Mediterranean Navigation

عسكري رندة*

جامعة منوبة - تونس

randaskri@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2026/01/31	2026/01/18	2026/01/08

الملخص:

تستقصي هذه الدراسة طبيعة المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مستعرضة المساعي الحثيثة لتأمين الملاحة وحماية التدفقات التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وتبرز الدراسة الدور المحوري لشبكة القناصل والوسطاء المحليين في هندسة الوجود الدبلوماسي الأمريكي، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية صاغت توازناً دقيقاً للمصالح. ومن خلال تفكيك المراسلات الدبلوماسية والوثائق السياسية، تكشف الدراسة آليات صمود العلاقات الأمريكية-التونسية وتطورها في ظل مناخ مشحون بالتنافس الاستعماري الأوروبي، مؤكدةً على تداخل الأبعاد التجارية والثقافية في رسم ملامح هذه السياسة الخارجية المبكرة.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الأمريكية في تونس-المصالح التجارية الأمريكية-البحر المتوسط في القرن 19-الاتفاقيات الأمريكية التونسية-القنصلية الأمريكية-التنافس الاستعماري في المتوسط-حماية الملاحة البحرية-التبادل الثقافي الأمريكي التونسي-السياسة الخارجية الأمريكية.

Abstract:

This study analyzes U.S. diplomatic interests in Tunisia during the second half of the 19th century, focusing on American efforts to safeguard commerce and secure maritime navigation in the Mediterranean. The United States relied on a strategic network of consuls and local intermediaries to bolster its diplomatic presence and negotiate bilateral agreements that served its national interests. By examining diplomatic correspondence and political treaties, the study demonstrates how the U.S. managed to consolidate its relations with the Regency of Tunis amidst escalating European colonial rivalries. Furthermore, it highlights the pivotal role of commercial and cultural exchanges in shaping these early foreign relations.

Key words: U.S.-Tunisian Relations, The Regency of Tunis, Consular Diplomacy, Maritime Security, 19th Century History, Commercial Interests, Mediterranean Trade, Colonial Rivalry, American Foreign Policy, Bilateral Treaties.

مقدمة:

تعود البدايات الرسمية للعلاقات بين الإيالة التونسية والولايات المتحدة الأمريكية إلى أواخر القرن الثامن عشر، وتحديداً مع إبرام معاهدة الصداقة والسلم سنة 1797¹، التي مثّلت الإطار القانوني الأوّل لتنظيم الملاحة البحرية وحماية المصالح التجارية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط. وقد جاءت هذه المعاهدة في سياق سعي الولايات المتحدة الأمريكية، بعد استقلالها، إلى تأمين طرقها البحرية وحماية تجارتها الخارجية في فضاء متوسطي كان يشهد تنافساً متزايداً بين القوى الأوروبية.

وخلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، ظلّ التفاعل بين الطرفين محكوماً بمنطق دبلوماسي براغماتي، هدفه الأساسي تجنّب الصدام العسكري وضمان سلامة الملاحة، وهو ما ميّز المقاربة الأمريكية عن السياسات الأوروبية القائمة على الضغط والتدخل المباشر. غير أنّ هذا الطابع لم يظلّ ثابتاً، إذ شهدت العلاقات التونسية-الأمريكية تحوّلاً تدريجياً مع

حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تزامن مع تصاعد التنافس الدولي على المجال المتوسطي وتزايد أهمية المصالح الاقتصادية والتجارية.

وقد اتخذ هذا التحول بُعداً أوضح خلال سبعينات القرن التاسع عشر، وهي فترة عرفت خلالها الإيالة التونسية إصلاحات اقتصادية وإدارية محدودة، إلى جانب تفاقم أزمة المديونية وتزايد النفوذ الأوروبي، وهو ما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية هامش تحرّك دبلوماسي استغلّته لتعزيز حضورها القنصلي والاقتصادي. ولم يكن هذا الحضور معزولاً عن سعي واشنطن إلى حماية تجارتها وتأمين حركة سفنها في المتوسط، في إطار سياسة خارجية قائمة على توظيف الأدوات الدبلوماسية والقانونية بدل الانخراط في الصراعات العسكرية.

وانطلاقاً من هذا السياق، يطرح هذا المقال إشكالية طبيعة المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومدى ارتباطها بحماية التجارة وتأمين الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال تحليل الأطر الدبلوماسية المنظمة للعلاقات الثنائية ورصد انعكاساتها الاقتصادية في ظل التنافس الأوروبي القائم آنذاك.

1. مستجدات المصالح الاقتصادية بين البلدين والتسابق الأمريكي-الإنجليزي:

- الاقتصاد التونسي في منظور المصالح الأمريكية: بين الواقع والتصور

ارتبطت المصالح الاقتصادية الأمريكية في تونس، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أساساً بحماية المبادلات التجارية وتأمين المجال البحري المتوسطي، في إطار سعي القوى الدولية إلى ضمان سلامة طرقها البحرية والحفاظ على مصالحها الاقتصادية. ولم يكن هذا التوجّه معزولاً عن التحولات التي عرفها الاقتصاد الأمريكي، إذ أدّى تصاعد الرأسمالية الصناعية وتزايد حجم الإنتاج إلى دفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو البحث عن أسواق

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

خارجية جديدة، بما يسمح بتوسيع نطاق نفوذها التجاري دون الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة.

في هذا السياق، مثّلت تونس مجالاً ملائماً لاختبار هذا التوجّه، خاصة في ظلّ هشاشة بنيتها الاقتصادية وتراجع صناعاتها التقليدية. وقد تُرجم هذا الاهتمام الأمريكي عملياً من خلال إبرام عدد من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي، من بينها اتفاقية إنشاء مصنع للغاز، التي أنجزت في إطار شراكة تونسية-أمريكية، غير أنّها عكست في جوهرها تفوّق الشروط الأمريكية، ولا سيما في مرحلة شهدت تراجعاً واضحاً للصناعة المحلية عقب مغادرة خير الدين باشا السلطة.

وتكشف أوضاع الحرف التقليدية، وعلى رأسها صناعة الشاشية، عن عمق الأزمة الاقتصادية التي عرفتتها البلاد خلال هذه الفترة، إذ تعرّض هذا القطاع الحيوي لمنافسة شديدة من المنتجات الأوروبية المصنّعة آلياً، مما أدّى إلى تقلّص الإقبال على المنتجات التونسية. وقد ساهم تمسّك الحرفيين بالأساليب التقليدية ذات الكلفة المرتفعة في تعميق هذه الأزمة، وأضعف قدرتهم على الصمود أمام المنتجات المستوردة، وهو ما انعكس سلباً على النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي.

وفي هذا الإطار، يمكن اعتبار إنشاء شركة الغاز أحد أبرز مظاهر التغلغل الاقتصادي الأمريكي في تونس، حيث لم يكن المشروع مجرد استثمار تقني، بل حمل أبعاداً دبلوماسية واضحة. فقد فُرضت جملة من الشروط ضمن اتفاقية إنشاء الشركة، في ظلّ منافسة حادة مع أطراف أجنبية أخرى، خاصة البريطانية. وتكشف المراسلات القنصلية الأمريكية عن هذا التوجّه، إذ أشار القنصل الأمريكي، في أحد تقاريره، إلى ضرورة التنصيص الصريح على الصبغة الأمريكية للمشروع، مؤكّداً أنه في حال دخول شريك جديد، يجب -إضافة كلمة أمريكي قبل كلمة أوروبي-، بما يعكس حرص الولايات المتحدة على تثبيت حضورها

وتتميزه عن بقية القوى المتنافسة: "... زيادة (كذا) كلمة أمريكيان قبل كلمة الأوروبيين²
..."

ويعوجب ذلك، مثلت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الأمريكي والتونسي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلة انتقالية، تمثلت في سعي واشنطن لتعزيز حضورها التجاري والاقتصادي في تونس، مع مراعاة التوازن الدبلوماسي أمام القوى الأوروبية المنافسة، وخاصة بريطانيا. وقد أظهرت المراسلات القنصلية الأمريكية الحاجة الماسة إلى وضع شروط تمنع سيطرة الأطراف الأوروبية على السوق التونسية، بما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية حماية مصالحها الاقتصادية وتأمين حركة سفنها في البحر المتوسط.

ورغم الجهود الأمريكية، ظل حجم المبادلات بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية محدودًا نسبيًا، وهو ما تؤكد الدراسات التاريخية. ويعود ذلك إلى عدة عوامل: محدودية الاستثمارات الأمريكية المباشرة، هشاشة الاقتصاد المحلي، والمنافسة الأوروبية الحادة. ويُعدّ التنافس الأمريكي-البريطاني أبرز هذه العوامل، إذ وصف القنصل الأمريكي هارس هيب (*Haras Heap*) بريطانيا بأنها "حاجز ينبغي تجنب الاصطدام به"³. فقد منحت تونس عدة عقود استثمارية للإنجليز، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدفاع عن مصالحها من خلال مشاريع داخلية محدودة واستغلال الأطر الدبلوماسية والقنصلية لتعزيز موقعها.

وفي الوقت نفسه، تعكس تجربة صناعة الشاشية والحرف التقليدية محدودية قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة المنافسة الأجنبية، إذ لم ينجح الحرفيون في منافسة المنتجات الأوروبية المصنّعة آليًا، وكانت تكاليف الإنتاج مرتفعة، مما أضعف حصتهم في السوق المحلي. وقد أدّت هذه الظروف إلى محدودية اندفاع الولايات المتحدة نحو السوق التونسية، التي بقيت

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

محتشمة نسبياً مقارنة بالوجود البريطاني، ولولا المنافسة الإنجليزية، لكان من الممكن للولايات المتحدة الأمريكية تحقيق حضور أوسع يشمل مشاريع واستثمارات كبرى.

كما أبرز غياب اهتمام الباي بالمصالح الاقتصادية الأمريكية محدودية التأثير المحلي، ما اضطر القائمين على السياسة الخارجية الأمريكية إلى الاعتماد على أدوات دبلوماسية وقنصلية لضمان مصالح بلادهم، بدل أي دعم مباشر محلي أو تدخل عسكري. وقد انعكس هذا التوازن الحذر على النمو الاقتصادي للتبادل الأمريكي-التونسي، إذ أظهر التذبذب في الاستراتيجية الأمريكية أثراً محدوداً على تنمية السوق، لكنه في الوقت نفسه وضع أسس الحضور الأمريكي في المنطقة.

2. التنافس الأمريكي-الإنجليزي ومسألة المحافظة على المصالح الاقتصادية: صراع أم تفاهم؟

أدّت الهيمنة البريطانية المتزايدة على العلاقات الخارجية التونسية خلال سبعينات القرن التاسع عشر إلى إعادة تشكيل موازين القوى داخل الإيالة، وهو ما وضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام واقع دبلوماسي جديد حدّد من هامش تحرّكها. فقد أفضت الامتيازات الاقتصادية والمالية التي حصلت عليها بريطانيا منذ ستينات القرن نفسه إلى ترسيخ نفوذها داخل مؤسسات الدولة التونسية، الأمر الذي جعل واشنطن تجد نفسها، تدريجياً، خارج دائرة التأثير المباشر في القرار الاقتصادي التونسي.

وفي هذا السياق، بدأت مؤشرات تعثّر الاستراتيجية الأمريكية في تونس تتضح، خاصة مع تزايد العقود الاستثمارية الممنوحة لإنجلترا، وتراجع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض شروطها الاقتصادية بمعزل عن الطرف البريطاني. وقد فرض هذا الوضع على الدبلوماسية⁴ الأمريكية خياراً واقعياً تمثّل في التعامل مع النفوذ البريطاني القائم بدل مواجهته،

وذلك ضماناً لديمومة المصالح الأمريكية، ولو في حدودها الدنيا. وتؤكد المراسلات القنصلية البريطانية هذا الواقع، إذ عبّر القنصل الإنجليزي بوضوح عن موقف بلاده بقوله:

"... إن إنجلترا لن تعترف بأي معاهدة أو إجراءات جديدة بتونس تتناقض مع مصالح بريطانيا⁵...". وهنا تجدر بنا الإشارة إلى طبيعة الهيمنة البريطانية التي لم تقتصر على المجال الاقتصادي فحسب، بل امتدّت إلى التأثير المباشر في توجّه العلاقات الخارجية التونسية، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت تونس، منذ ستينات القرن التاسع عشر، فتحت المجال واسعاً أمام الامتيازات الأجنبية، وهو ما مكّن بريطانيا من ترسيخ نفوذها الاقتصادي والمالي، ليس فقط على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، بل أيضاً على حساب بقية القوى الأوروبية.

وأمام هذا الوضع، لم يكن التنافس الأمريكي-الإنجليزي في تونس صراعاً مفتوحاً بالمعنى التقليدي، بقدر ما اتخذ شكل توازن حذر فرضته موازين القوى الدولية. فقد اختار الجانب الأمريكي نهج التكيّف مع النفوذ البريطاني، مع السعي إلى حماية مصالحها الاقتصادية من خلال القنوات الدبلوماسية والقنصلية، وتجنّب أي مواجهة قد تؤدي إلى إقصائها نهائياً من الساحة التونسية. ويعكس هذا الخيار إدراك واشنطن لحدود قدرتها على منافسة بريطانيا داخل مجال متوسطي خاضع إلى حدّ بعيد للنفوذ الإنجليزي.

وعليه، يمكن القول إن العلاقة الأمريكية-الإنجليزية في تونس خلال هذه المرحلة لم تكن صراعاً مباشراً بقدر ما كانت تفاهماً غير معلن، يقوم على قبول الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة البريطانية مقابل الحفاظ على حدّ أدنى من المصالح الاقتصادية والتجارية. وقد ساهم هذا الواقع في تفسير الطابع المحتشم للحضور الاقتصادي الأمريكي في تونس، وفي إبراز خصوصية الاستراتيجية الأمريكية القائمة على البراغماتية والدبلوماسية بدل التوسّع القسري.

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

لم تكن الهيمنة البريطانية على مفاصل الاقتصاد التونسي في ستينات القرن التاسع عشر مجرد تفوق تجاري عابر، بل كانت حصاراً دبلوماسياً فرض على الولايات المتحدة إعادة تعريف استراتيجيتها في المتوسط. فبينما كانت بريطانيا تُحكم قبضتها عبر مشاريع سيادة كبرى، مثل خطوط السكك الحديدية التي أدارتها شركة⁶ (The Tunis Railway Company) للربط بين تونس وحلق الوادي وباردو، وجدت واشنطن نفسها أمام خيارين أحلاهما مر: إما الاصطدام بقوة عظمى ترفض المساس بمكتسباتها، أو التكيف مع هذا النفوذ عبر صيغ تعاونية تضمن الحد الأدنى من الأرباح.

إلى جانب ذلك، يبرز نموذج "شركة الغاز" كتحول جذري في طبيعة العلاقة الأمريكية-الإنجليزية؛ إذ انتقل الخطاب من العدائية التنافسية إلى "منطق التنسيق" الذي أفضى إلى شراكة ثلاثية (أمريكية-إنجليزية-تونسية). وبالرغم من هذا التوسع، نجحت الدبلوماسية الأمريكية في فرض شروط تضمن عودة الأرباح الأساسية لخزينتها مع الاحتفاظ بحق تعديل العقود، مما يعكس ذكاءً في إدارة المصالح رغم ضيق هامش المناورة.

أما على الجانب التونسي، فقد وجدت الإيالة نفسها في وضعية حرجة بين القبول المطلق بالتبعية لبريطانيا أو المراهنة على علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ظلت في أغلبها حبيسة "الإطار البروتوكولي"؛ فبينما كانت بريطانيا تبني السكك الحديدية وتسيطر على الاتصالات، كانت واشنطن تتبادل الهدايا والزيارات الرسمية، مما جعل الوجود الأمريكي في تونس ظاهرة دبلوماسية أكثر منها قوة اقتصادية مهيمنة. وبذلك، انتهت هذه المرحلة بتكريس واقع "التفاهم غير المعلن" بين الجانب الأمريكي والبريطاني، حيث ارتضت الولايات المتحدة الأمريكية بدور الشريك الثانوي الذي يحمي ملاحه وتجارته تحت مظلة الهيمنة البريطانية الواسعة.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم الاستراتيجية الأمريكية تجاه البلاد التونسية من خلال المراسلات الرسمية التي وجهها الجانب الأمريكي إلى نظيره التونسي، والتي سعت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على الترخيص اللازم لتمكين رعاياها من الشروع في تنفيذ "مشروع الغاز"، إلى جانب الإسراع في إبرام اتفاقيات تضمن حماية مصالحها الاقتصادية داخل الإيالة. وقد تُوجت هذه الجهود فعلاً بموافقة السلطات التونسية على إنشاء "شركة الغاز"، بما يعكس قبولاً رسمياً بوجود اقتصادي أمريكي ناشئ، وإن كان محكوماً بقيود سياسية ودبلوماسية دقيقة.

ومنذ سنة 1860، تكتفت المراسلات ذات الطابع الاقتصادي بين القنصل الأمريكي نيكولسن⁷ «Nicholson» ومصطفى خزندار، والتي تمحور مضمونها حول تعزيز التدخل الاقتصادي الأمريكي في تونس عبر صيغة الشراكة التونسية-الأمريكية، مع سعي واضح من الجانب الأمريكي إلى امتلاك الحصة الأوفر من الاستثمارات. غير أنّ هذه الطموحات اصطدمت بموقف الباي، الذي حرص على إدماج أطراف أوروبية كشركاء أساسيين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار سياسة موازنة النفوذ الأجنبي داخل البلاد.

ويُعبر هذا التوجّه بوضوح عن رؤية السلطة التونسية لمسألة الشراكات الاقتصادية، كما ورد في نصّ المراسلة التي جاء فيها:

"... نأمل بغاية التدقيق في صورة أمر سراح عمل الكمبينة⁸ (كذا)، تشغيل الغاز في تونس وباردو... يُذكر أنّ الكمبينة (كذا) تكون مركبة من أعضاء أوروبيين وأهل البلاد، فإن كان بكلمة أوروبيين يُقصد رعايا الدول الأجنبية ومن يحتمي بها، ومن جملتها دولة أميركا، لا معارضة في ذلك، لكنّه (كذا) الأحسن زيادة كلمة الأمريكان (كذا) قبل كلمة أوروبيين، لمنع كل نزاع زائد في المستقبل⁹..."

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

وتكشف هذه الوثيقة عن حرص الباي على ضبط الإطار القانوني والسياسي للشراكة الاقتصادية، بما يضمن إدماج الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الكتلة الأوروبية دون منحها وضعًا مميزًا قد يُثير نزاعات مستقبلية بين القوى الأجنبية المتنافسة. كما تُبرز في الآن ذاته حدود الاستراتيجية الأمريكية في تونس، التي وجدت نفسها مضطرة إلى القبول بصيغة شراكة متعددة الأطراف، في ظل هيمنة أوروبية واضحة على مفاصل الاقتصاد التونسي.

وقد ورد في الفصل الثالث من الوثائق الأرشيفية المتعلقة بعمل "شركة الغاز" بتونس ما يلي: "... أن تلك الكمبينة تكون من كبار أهل البلاد والأجانب على حسب ما يراه جماعة تأسيس الكمبانية (كذا)، من غير تغيير ذلك، كما يجب أن تُلقب بكمبانية (كذا) شعول الغاز التونسية¹⁰..."

وتُبرز هذه الوثيقة توجه السلطة التونسية نحو إرساء نموذج شراكة اقتصادية يقوم على إشراك النخب المحلية إلى جانب العناصر الأجنبية، في محاولة لضمان نوع من التوازن بين متطلبات التحديث الاقتصادي والحفاظ على قدر من السيادة الداخلية. غير أنّ هذا التوجه لم يكن بمنأى عن الضغوط الخارجية، خاصة في ظل التنافس المتزايد بين القوى الأجنبية حول المشاريع الحيوية داخل البلاد التونسية.

وفي هذا السياق، اعتبر القنصل الأمريكي في مراسلاته الموجهة إلى مصطفى خزندار أنّه من الأفضل أن تكون "شركة الغاز" تحت الرعاية الأمريكية، بما يضمن حماية المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ويعزز حضورها داخل الإيالة. غير أنّ هذا الطموح اصطدم، خلال سبعينات القرن التاسع عشر (1870)، بتقدّم العرض الإنجليزي، الذي بدا أكثر جاذبية من حيث الإمكانيات المالية والضمانات التقنية، مقارنة بالعرض الأمريكي.

وهنا يمكن القول إنّ السلطة التونسية كانت تميل إلى إرساء مشاريع كبرى بالشراكة مع قوة عظمى راسخة مثل بريطانيا، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال في طور تثبيت موقعها كقوة اقتصادية عالمية، الأمر الذي حدّ من قدرتها على توسيع نفوذها الاقتصادي داخل تونس. ونتيجة لذلك، لم تتجاوز المصالح الاقتصادية الأمريكية خلال فترة حكم الوزير مصطفى خزندار نسبة 10% مقارنة ببقية الدول الأجنبية، في حين تركزت جلّ الاستثمارات الأجنبية بالبلاد التونسية لفائدة الدول الأوروبية بصفة عامة، وإنجلترا بصفة خاصة.

وفي هذا الإطار، صدر أمر عن الوزير الأكبر يقضي بالنظر في الشروط التي تقدّمت بها إنجلترا بخصوص "شركة الغاز"، حيث جاء في نصّ الأمر ما يلي: "... في الشروط التي عرضها السينيور وليام «William» في معمل الغاز بالحاضرة، المشتمل على أحد عشر شرطاً، المؤرخ بأمس (كذا)، أطلعنا عليه واستحسنّا، وأمضيناه بالعمل على أن تُتمّموا مهد الاتفاق¹¹ ...".

وتكشف هذه الوثيقة بوضوح عن تحوّل ميزان التفاوض لصالح الطرف الإنجليزي، بما يعكس قدرة بريطانيا على فرض شروطها الاقتصادية في تونس، في مقابل تراجع الدور الأمريكي إلى موقع ثانوي، اقتصر في أغلب الأحيان على الحضور الدبلوماسي دون ترجمة فعلية في شكل استثمارات كبرى أو مشاريع استراتيجية.

وخلال سنة 1872، منحت البلاد التونسية لإنجلترا حق إنشاء "شركة الغاز"، ما اضطرّ الولايات المتحدة الأمريكية إلى القبول بالعمل في إطار الشراكة مع الطرف الإنجليزي حفاظاً على مصالحها الاقتصادية. ومنذ ذلك التاريخ، بدأ القناصل الأمريكيون ينظرون إلى الاقتصاد التونسي بوصفه مجاًلاً خاضعاً للهيمنة الإنجليزية، وهو ما انعكس في المراسلات القنصلية التي حمّلت السلطات التونسية مسؤولية تراجع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين،

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

نتيجة سوء التقدير لطبيعة التحوّل الذي عرفته الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية، وصعوبة التعاون في ظل التدخلات الأوروبية المتزايدة¹².

وقد خضع الباي للضغوط التي مارسها القناصل الأوروبيون وبعض رجال البلاط، الأمر الذي أسفر عن تراجع ملحوظ في مستوى العلاقات الاقتصادية التونسية-الأمريكية. وأمام فشل محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع نفوذها الاقتصادي، وجدت نفسها سنة 1872 أمام خيار الانسحاب من الساحة التونسية أو البحث عن صيغ بديلة لحماية مصالحها، غير أنّ هذه الخيارات اصطدمت بعجز السلطة التونسية عن مقاومة الإغراءات الأوروبية في ظل تفاقم المديونية.

ويؤكّد تسليم مشروع "الغاز" لإنجلترا هذا المنحى، كما ورد في الوثائق الرسمية، غير أنّ التدخل الفرنسي لاحقاً عطّل استكمال المشروع، فاتّحاً المجال أمام مرحلة جديدة من التنافس الأوروبي. ولم تتجاوز سنة 1874 حتى تراجع الحضور الإنجليزي، لتتحوّل تونس إلى ساحة صراع فرنسي-إيطالي، في حين بقي الدور الأمريكي محدوداً في إطاره الدبلوماسي.

وأخيراً، ومع تراجع النفوذ الإنجليزي، لم يبقَ أمام الولايات المتحدة الأمريكية منافسٌ أوروبي جدّي سوى فرنسا. وفي هذا السياق، سعت واشنطن إلى استمالة تونس عبر طرح دعم ذي طابع عسكري، في محاولة لإعادة التوازن أمام التمدّد الفرنسي. وقد تجسّدت هذه التوجّهات في مفاوضات سرّية هدفت إلى إقامة تحالف أمريكي-تونسي لمواجهة القوى الأوروبية المتنافسة، غير أنّ هذه المساعي ظلّت محدودة الأثر في ظلّ هشاشة الوضع السياسي والمالي للإيالة التونسية¹³.

النشاط التجاري التونسي بالولايات المتحدة الأمريكية:

- التجارة التونسية في "عيون" الأمريكيين: تونس بفيلا دلفيا¹⁴

تدعّمت العلاقات التونسية-الأمريكية خلال سبعينات القرن التاسع عشر، خاصة على مستوى التعاون الدبلوماسي، الذي اتّسم بدرجة من التقارب منذ نشأة العلاقات بين البلدين. وفي هذا الإطار، وجّه وزير الخارجية الأمريكي تعليماته إلى القنصل الأمريكي بتونس بضرورة العمل على تنمية المبادلات التجارية الثنائية، في ظلّ تنامي اهتمام الشركات الأمريكية بالاستثمار في البلاد التونسية، على غرار "شركة البحر الأبيض المتوسط الأمريكية-الأفريقية"¹⁵.

وقد عبّرت هذه الشركة، في مراسلاتها مع القنصل الأمريكي، عن رغبتها في الظفر بفرص استثمارية داخل تونس، كما خاطبت وزارة الخارجية الأمريكية لحثّ القنصل على تسهيل نفاذها إلى مجالي الاستثمار التجاري والصناعي. واعتبر القنصل الأمريكي أنّه لا يوجد ما يمنع الولايات المتحدة من منافسة القوى الأوروبية داخل السوق التونسية، خاصة في ظلّ الفرص الاقتصادية المتاحة. وفي السياق ذاته، قام وزير الخارجية بتوضيح مجالات الاستثمار الممكنة في تونس للشركة المعنية، بما يعكس توجّهًا رسميًا أمريكيًا نحو تفعيل الحضور التجاري داخل الإيالة.

وعموماً، تُظهر الاستراتيجية الأمريكية في البلاد التونسية ارتكازها أساساً على توطيد العلاقة بين الباي والسلطات الأمريكية، بما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالظهور في صورة الدولة الصديقة غير الاستعمارية. وقد شمل هذا التوجّه المجال التجاري، إذ وجّهت الحكومة الأمريكية دعوة رسمية إلى تونس للمشاركة في المعرض العالمي بفيلا دلفيا سنة 1876، وذلك خلال عهد خير الدين باشا، الذي دعا إلى الاقتباس من التجربة الغربية والانخراط في مسار الحداثة دون التفريط في المقومات الدينية والثقافية.

وقد مثّل عهد خير الدين مرحلة إصلاحية مفصلية، اتّسمت بتطوير العلاقات الخارجية التونسية والانفتاح على التجارب الغربية، وهو ما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية هامشًا

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

أوسع لتعزيز حضورها الدبلوماسي والتجاري داخل الإيالة، في إطار رؤية إصلاحية تزوج بين التحديث والحفاظ على الخصوصية.

يمكن القول إنّ نسق التبادل التجاري بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية عرف نسقاً تصاعدياً خلال هذه الفترة، خاصة في ظلّ إشراف المصلح خير الدين على السياسة الخارجية التونسية، وتزامن ذلك مع رئاسة بوليسيس غرانت¹⁶ «Grant» للولايات المتحدة الأمريكية، الذي أولى أهمية خاصة لتوسيع العلاقات التجارية خارج المجال الأمريكي. وبذلك جاءت الدعوة الأمريكية لتونس في إطار تقاطع مصالح متبادلة؛ إذ كانت البلاد التونسية في حاجة إلى دعم خارجي قادر على مساعدتها في تجاوز أزماتها، في حين سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على تونس ضمن دائرة نفوذها وتعزيز تجارتها بالبحث عن أسواق جديدة بعيداً عن حدة المنافسة الأوروبية.

وفي هذا السياق، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية التجارة التونسية تحت مجهر اهتمامها، فوجهت دعوة رسمية إلى تونس بتاريخ 13 نوفمبر 1875 للمشاركة في المعرض التجاري، كما ورد في نص المراسلة: "... يا أيها الحبيب المخلص العظيم الشأن (كذا)، إن مكتوبكم (كذا) المؤرخ في 13 مارس الفارط (كذا) بلغ لدي بواسطة مسيو هيب، وبمقتضى مطلبكم... وقد سرّني كثيراً ما بلغني من أنّكم كلّفتكم وكيل دولة أميركا (كذا) بتونس بأن يكون النائب عن تونس في المعرض العمومي الذي سيقع فتحه عن قريب... كما أنّه سرّني كثيراً... وأن نحقق لكم أيّ أبذل غاية جهدي (كذا) في دوام المحبة وحسن العلاقة الموجودتين من قديم الزمان بين أميركا وتونس¹⁷ ..."

وتعكس هذه المراسلة الطابع الودّي والدبلوماسي الذي ميّز الخطاب الأمريكي تجاه تونس، كما تُبرز الأهمية التي أولاها الطرف الأمريكي للتبادل التجاري بوصفه أداة لتعزيز الحضور والنفوذ دون اللجوء إلى وسائل الضغط المباشر.

وقد طلب القنصل الأمريكي هارس هيب من محمد الصادق باي أن يرسل معه نائبا مكلفًا بالأمور التجارية للمشاركة في المعرض التجاري بفيلا دلفيا. وقد كانت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المعرض مزدوجة؛ أولاً لإبراز التطور الذي حققته التجارة الأمريكية، وثانياً لتعزيز الروابط التجارية مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الإطار، شكّلت تونس جسراً لتحقيق المصالح الأمريكية، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالتجارة التونسية وإبعادها عن نطاق المنافسة الأوروبية في المتوسط، بما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية وتطبيق الاتفاقيات التي أبرمتها مع تونس منذ بدايات وجودها في المنطقة¹⁸.

وبموجب ذلك، يمكن القول إذن أن الأهداف التجارية للولايات المتحدة الأمريكية هي تحقيق أكبر ما يمكن من مصالحها بتونس. وعملت كل من الولايات المتحدة وتونس من خلال الاتفاقية الإطارية للتجارة والاستثمار على دفع الاستثمار والتجارة الثنائية. وبالتالي فإنّ الهدف من الدعوة الأمريكية لتونس حتى تشارك في المعرض العالمي هو كسب استثمارات جديدة بتونس وبعث شراكة تساعد على النمو التجاري بين البلدين وهو ما أعطى قوة للاستثمارات الأمريكية والتي تركزت في بداياتها على الاستيراد والتصدير.

رغم تعدّد المراسلات التجارية بين البلدين وعلى الرغم من سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة استثماراتها التجارية تجاه البلاد التونسية خاصة في مجال علاقاتها الخارجية، خاصة أن تلك الفترة عرفت بإصلاحات التحديثية لخير الدين باشا الذي سعى بتوثيق علاقات الإيالة التونسية مع الدول الأوروبية وإبرام المعاهدات بما يوافق مصالح الطرفين¹⁹، والابتعاد عن البلدان الأوروبية التي أغرقها في الديون منذ ستينات القرن التاسع عشر²⁰.

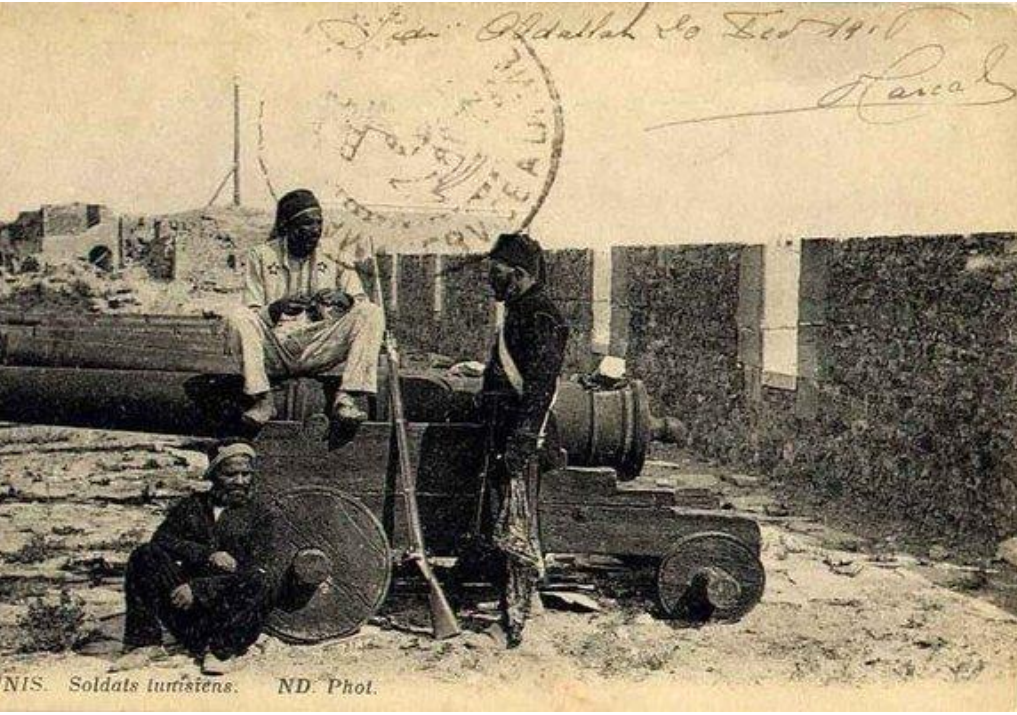
المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

جلّ تلك العراقيل المالية ساهمت بنسب بسيطة في تراجع العلاقات التجارية التونسية-الأمريكية والتي ذكرها القنصل الأمريكي هارس هيب وأشار إلى ما وصلت إليه تونس من تراجع يعود تكالب الدول الأوروبية على تحقيق مصالحها الاقتصادية في ظل ظهور الرأسمالية العالمية. وقد دعا القنصل الأمريكي منذ مطلع سبعينات القرن التاسع عشر الى إقامة تحالف أمريكي تونسي لمجابهة القوى الأوروبية.

خلال تلك الفترة كان القنصل الأمريكي بتونس يزود دولته بتقارير رسمية تبرز التغيرات الجذرية التي وصلت إليها البلاد التونسية خلال أواخر سبعينات القرن التاسع عشر وهذا ساهم بدرجة أولى في زيادة الثقة في المبادلات التجارية التونسية الأمريكية والعمل على مواصلة تنمية مصالحها مع تونس.

وهنا يجدر بنا الإشارة الى أن ميزانية الدولة²¹ خلال (1874- 1875- 1876) شهدت نموا ملحوظا اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية حسب ما صرح به قنصلها هارس هيب القفزة التحديثية لتونس التي كانت من بين الأسباب في تشكل قوة بحرية أمريكية تونسية.

نتيجة لذلك يمكن القول إن التعاون التجاري الأمريكي التونسي لم يحظى بنسب هامة، خاصة أنه خلال منتصف سبعينات القرن التاسع عشر كانت أوضاع الحرفيين التونسيين كارثية لعجزهم على منافسة البضائع المستوردة من أوروبا وذلك بعد إبرام اتفاقيات تحرير التجارة. في حين كان الفلاحون يتدبرون أمرهم. ولم يكن يوجد أيّ مصنع هامّ كما لم تتجاوز شبكة السكك الحديدية بضع عشرات الكيلومترات (تونس-حلق الوادي وتونس-المرسى²²)، فحتى المعدات التابعة للباي كانت تشكو من عدة نقائص، وكان ذلك نتيجة سوء التصرف الداخلي لأتباع الباي أو ربما نتيجة للفساد الداخلي الذي عرفته تونس آنذاك، إلا أن كل تلك العراقيل لم تشكل حاجزا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.



مدفعية الباي²³

رغم المجهودات الأمريكية التونسية في بعث شراكة تجارية بالبحر الأبيض المتوسط فإن المصالح التجارية بين البلدين بقيت على حالها ووجهت تونس اهتمامها أكثر للمصالح الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة:

إن مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر تمثل نقطة مفصلية في فهم استراتيجية الولايات المتحدة الاقتصادية والدبلوماسية تجاه تونس، إذ تبرز العلاقة المتشابكة بين حماية التجارة، تأمين الملاحة، ومواجهة المنافسة الأوروبية، والتي ستشكل الإطار الذي تتحرك ضمنه السياسة الأمريكية لاحقاً في شمال إفريقيا.

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

وبموجب ذلك، يمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية تجاه تونس لم تركز على الهيمنة الاقتصادية وحدها، بل سعت إلى إرساء علاقات دبلوماسية مستقرة مع الدولة التونسية، بما يضمن مصالحها التجارية والسياسية على حد سواء. وتؤكد هذه الحالة أن المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال هذه الفترة شكّلت إطاراً متماسكاً لاستراتيجية أوسع هدفها حماية النفوذ الأمريكي وتثبيت مكانتها أمام القوى الأوروبية المنافسة، مع الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة دون تجاوز حدود السيادة التونسية.

الهوامش:

¹ وُقِّعَت معاهدة "السلام والصدّاقة" بتونس في 28 أوت 1797، ووقع تعديلها في 26 مارس 1799، حيث قُدِّمَتْ إلى مجلس الشيوخ في 21 فيفري 1798. بعد قرار المشاورة والموافقة، بشرط في 6 مارس 1798. أُعِيدَ تقديمه إلى مجلس الشيوخ في 13 ديسمبر 1799 والموافقة بتعديل بنود المعاهدة (11، 12، و14) في ديسمبر 1799، وقد صادقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في 10 جانفي 1800. أنظر أطروحة دكتوراه: عسكري (رندة)، العلاقات التونسية الأمريكية 1956-1987، إشراف محمد لزهر الغربي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، 2024، ص 1.

² أ.و.ت. السلسلة التاريخية، ح 57، م 630، م ف 1، مراسلات ومسودات اتفاقيات مع قنصلي أمريكا وبريطانيا المتعلقة بإنشاء مصنع للغاز وبتزويد الحاضرة به كوقود وباستخدامه لإنارة طرقها 1860-1882، وثيقة عدد 68986.

³ أ.و.ت. السلسلة التاريخية، ح 57، م 630، م ف 1، مراسلات ومسودات اتفاقيات مع قنصلي أمريكا وبريطانيا المتعلقة بإنشاء مصنع للغاز وبتزويد الحاضرة به كوقود وباستخدامه لإنارة طرقاتها 1860-1882، وثيقة عدد 68986.

⁴ الدبلوماسية: هي علم إدارة العلاقات الدولية بين الدول والمنظمات الدولية، وتهدف الدبلوماسية إلى تحقيق المصالح الوطنية للدولة والحفاظ على الأمن والسلام الدوليين. وتشمل الدبلوماسية العديد من النشاطات مثل التفاوض والتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات والاتصالات الرسمية بين الدول، وكذلك القيام بالمهام الدبلوماسية مثل تبادل الزيارات الرسمية بين زعماء الدول وتمثيل الدول في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. وتعتبر الدبلوماسية أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول لحل الصراعات الدولية والتوصل إلى حلول دبلوماسية للقضايا الدولية. وللدبلوماسية أيضا مجالات عدة كالدبلوماسية الاقتصادية والسياسية وخاصة العسكرية، وعموما تتلخص الجوانب الدبلوماسية في القدرة على الإدارة والتحكم الاقتصادي. أنظر: (العربي) محمد نجيب، الدبلوماسية والعلاقات الدولية، دار الكتب العلمية، 2008، ص 11.

⁵ الجمل (عبد المجيد)، بريطانيا العظمى والمغرب العربي؛ التنافس الانجليزي الفرنسي بتونس والمغرب العربي 1881-1839، رسالة دكتورا في التاريخ المعاصر، جامعة تونس للآداب والفنون والعلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، 2006-2007.

⁶ Ganiage (J), Les origines du protectorat en 1861-1881, maison tunisienne de l'Édition, 1969, p 349.

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

⁷ نيكولسن: قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بتونس كان يتبادل جميع المراسلات مع الوزير مصطفى خزندار وذلك خلال ستينات القرن التاسع عشر وعرف بحرصه على ارسال تقارير رسمية لدولته حول كيفية تطور العلاقات التونسية الامريكية آنذاك.

⁸ المقصود هنا شركة Compagnie.

⁹ أ.و.ت. السلسلة التاريخية، ح 57، م 630، م ف 1، مراسلات ومسودات اتفاقيات مع قنصلي أمريكا وبريطانيا المتعلقة بإنشاء مصنع للغاز وبتزويد الحاضرة به كوقود وباستخدامه لإنارة طرقها 1860-1882، وثيقة عدد 68986.

¹⁰ أ.و.ت. السلسلة التاريخية، ح 57، م 630، م ف 1، مراسلات ومسودات اتفاقيات مع قنصلي أمريكا وبريطانيا المتعلقة بإنشاء مصنع للغاز وبتزويد الحاضرة به كوقود وباستخدامه لإنارة طرقها 1860-1882، وثيقة عدد 68994.

¹¹ أ.و.ت. السلسلة التاريخية، ح 57، م 630، م ف 1، مراسلات ومسودات اتفاقيات مع قنصلي أمريكا وبريطانيا المتعلقة بإنشاء مصنع للغاز وبتزويد الحاضرة به كوقود وباستخدامه لإنارة طرقها 1860-1882، وثيقة عدد 68933.

¹² أ.و.ت. السلسلة التاريخية، ح 57، م 630، م ف 1، مراسلات ومسودات اتفاقيات مع قنصلي أمريكا وبريطانيا المتعلقة بإنشاء مصنع للغاز وتزويد الحاضرة به كوقود وباستخدامه لإنارة طرقاتها 1860-1882، وثيقة عدد 68997.

¹³ أ.و.ت. السلسلة التاريخية، ص 252 مكرر، م 691-4، مفاوضات سرية في خصوص إقامة تحالف تونس-أمريكي لمجابهة القوى الأوروبية، مراسلة من نيكولسن فنصل الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 1868.

¹⁴ فيلادلفيا (Philadelphia) : هي أكبر مدينة في رابطة ولاية بنسلفانيا و هي المدينة الموحدة في المقاطعة ، و خامس أكثر مدينة كثافة سكانية في الولايات المتحدة الأمريكية و أكبر سادس مدينة في المنطقة الحضرية في البلاد {و هي ثاني أكبر ولاية بعد نيويورك بما خمسمائة و ثمانية و ستون الفا) أخذنا عدد السكان من كتاب خير الدين التونسي ، اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك ، ط 1 ، طبعة في مطبعة الدولة بحاضرة تونس المحمية 1867 ص 453 . } ، تقع في شمال شرق الولايات المتحدة عند التقاء نهري ديلاوير وشيكيل ، فيلادلفيا هي المركز الاقتصادي و الثقافي في وادي ولاية ديلاوير و قد لعبت فيلادلفيا دورا أساسيا كمقر لاجتماع الابهاء المؤسسين للولايات المتحدة و الذين وقعوا على اعلان الاستقلال عام 1776 م و الدستور عام 1787 . وبالتأكيد لا ننسى أن بفيلادلفيا أكبر مقر تجاري 1875 وهذا الأخير هو المعرض العالمي الذي يقام سنويا بفيلادلفيا وهو المكان الذي عرضت فيه السلع التجارية التونسية سنة 1876.

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

¹⁵ بن عجلان الحارثي، (تركي)، العلاقات. مرجع ذكر سابقا ص 15. أخذت من (رسالة من ليو فيش الى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ 21 جوان 1879 بعنوان مراسلات من القناصل الاميركيين في تونس إلى الحكومة الأمريكية ت. 303، رسائل القناصل الأمريكيين، فيلم رقم 12، الارشيف الأمريكي، واشنطن.

¹⁶ خير الدين التونسي (1822-1890): في سنة 1857 عين وزير للبحر فقام بالعديد من الإصلاحات من أهمها تحسين ميناء حلق الوادي وتنظيم إدارة الوزارة وضبط اتفاقيات وقوانين مع الأجانب لحفظ الأراضي التونسية. على إثر وفاة علي بن غداهم سنة 1864 كلفه محمد الصادق باي سنة 1869 برئاسة لجنة الكوميسيون المالي، وفي نفس السنة عاد خير الدين إلى النشاط السياسي بإلحاح من الصادق باي، الذي كلفه برئاسة اللجنة المالية الدولية المفروضة من القوى الأوروبية، وخاصة من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا بعد عجز البلاد عن إرجاع ديونها للخارج ولنجاحه في هذه المهمة كلفه محمد الصادق باي سنة 1871 بمهمة توثيق الصلة بين تونس والدولة العثمانية، ثم عينه وزيرا أكبر في أكتوبر 1873. أخذناها من الموسوعة التونسية، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ط 1، ج 1، صص 759 - 790. أنظر: الموسوعة التونسية، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ط 1، ج 1، خير الدين التونسي، تأليف جماعي، الخدمات العامة للطباعة والنشر-تونس قرطاج 2013، ص 790.

¹⁷ يولييسيس جرانت (Ulysses Grant): اسم الولادة حيرام يولييسيس جرانت ، 27 أبريل 1822 - 23 جويلية 1885 هو الرئيس الثامن عشر للولايات المتحدة (1869-1877) .

كان القائد العام لجيش الولايات المتحدة (1864-1869)، وعمل مع الرئيس أبراهام لنكولن لقيادة جيش الاتحاد للانتصار على الكونفدرالية في الحرب الأهلية الأمريكية. في السياسة الخارجية، سعى جرانت لزيادة التجارة والنفوذ الأميركيين، ويبقى في ذات الوقت في سلام مع العالم. في السياسة التجارية، طبقت إدارة جرانت معيار الذهب وسعى لتعزيز الدولار.

<http://www.history.com/this-day-in-history/former-president-ulysses-s-grant-dies>

¹⁸ أ.و.ت. السلسلة التاريخية، ص 252، م 689، المشاركة التونسية بالمعرض العالمي بفيلا دلفيا سنة 1876، وثيقة عدد 16.

¹⁹ تناولت الاتفاقية (مارس 1798)؛ مسألة السلم بين الجانبين التونسي والامريكي وخاصة سيما بما يتعلق بحماية السفن الامريكية في البحر الابيض المتوسط وعدم التعرض لها، كما تناولت مسألة التجارة والتي تنص على عدم مضايقة التجار والرسوم على البضائع وحقوق التجار وحماية الممتلكات الامريكي. {حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة (من محاضر مجلس الأمة الأمريكي)، جمع

وترجمة منصور عمر الشتيوي، مؤسسة الفرجاني، طرابلس، 1970، صص 288-289.

²⁰ الساحلي (حمادي)، خلاصة تاريخ تونس، دار الجنوب لنشر، 2001، ص 145.

²¹ الغربي (محمد الازهر)، تونس رغم الاستعمار، مخبر دراسات مغاربية/دار نقوش عربية، ط 1، تونس 2013، ص 50.

²² الغربي (محمد الازهر)، تونس رغم الاستعمار، مخبر دراسات مغاربية/دار نقوش عربية، ط 1، تونس 2013، ص 44.

المصالح الدبلوماسية الأمريكية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر...

جدول توضيحي لكمية القروض الممنوحة لتونس خلال فترة الستينات من القرن

التاسع عشر:

السنة	قيمة القروض
10 ماي 1863	39346000 فرنك
1864	27955848 فرنك
28 جوان 1866	2.502.462.81 فرنك

²³ اريك (توسان) المديونية: السلاح الذي مكن فرنسا من السطو على تونس، ترجمة: الأخزوري

(محمد أسامة) وابن حفصة (مختار)، الشبكة الدولية من أجل إلغاء الديون الغير شرعية

(CADTM) بالعربي، ص 15.

جدول بعنوان ميزانية الدولة خلال وزارة خير الدين.

السنوات الجبائية	المداخيل	المصاريف (ريالات)
أكتوبر 1873 - أكتوبر 1874	15.247.266	13.523.753
أكتوبر 1874 - أكتوبر 1875	15.097.799	13.969.866
أكتوبر 1875 - أكتوبر 1876	12.146.089	15.435.866